العريضة المشتركة للمحامين الأوروبيين ELDH ومنظمة تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان CODESA

خمسون عامًا من الاحتلال ونهب الثروات في الصحراء الغربية – من أجل صحراء غربية حرة

القانون لأحكام سافر خرق في مواردها واستغلال الغربية الصحراء احتلال المغرب يواصل ،عقود خمسة منذ الدولي ودو الأوروبي الاتحاد إلى بالنداء نتوجه ،الأوروبيون المحامون ،ونحن لة على لحملهم ،المتحدة الأمم وإلى الأعضاء وذلك ، الأوروبي للاتحاد التابعة العدل محكمة لقرارت والامتثال ،الإنسان لحقوق الكونية وبالمبادئ الدولي بالقانون الالتزام أن يجب الغربية الصحراء في الاستعمار إن :فيه لبس لا موقف تبني خلال من ينتهي.

إن السيادة على الصحراء الغربية تعود حصريًا إلى الشعب الصحراوي. وقد أكدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الصادر عام 1975 أن المغرب لا يملك أي سيادة على الصحراء الغربية ، الذي ما يزال مدرجًا ضمن قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في انتظار استكمال مسار تصفية الاستعمار.

عقب إنهاء الاستعمار الإسباني، اجتاح المغرب الصحراء الغربية في أكتوبر 1975. وقد واجهت جبهة البوليساريو بوصفها حركة التحرر الوطني الصحراوية – هذا الغزو، مما أدى إلى اندلاع حرب طويلة لم تتوقف إلا بموجب اتفاق وقف إطلاق النار سنة 1991 برعاية الأمم المتحدة، مقرونًا بالتزام صريح بإجراء استفتاء لتقرير المصير. غير أن المغرب أفشل ذلك الاستفتاء على نحو ممنهج، ثم عمد منذ سنة 2020 إلى انتهاك وقف إطلاق النار بصورة علنية. واليوم، تجددت الحرب في ظل تقاعس المجتمع الدولي وصمته المقلق

خمسون عامًا من الاحتلال غير المشروع خلّفت:

1. **انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان**

- ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، تشمل التغيير الديمغرافي القسري، القمع السياسي، الاغتيالات، والاعتقالات التعسفية واسعة النطاق
- فرض الرقابة والمضايقة والعنف ضد الناشطين، مع إسكات منظمات حقوقية مثل كوديسا
- لجوء المغرب إلى استخدام الطائرات المسيّرة ضد المدنيين، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني

2. **التهجير القسري والانقسام المجتمعي**

- نصف الشعب الصحراوي يعيش في مخيماتاللاجئين الصحراويين بالجزائر في ظروف مناخية قاسية، فيما يعيش النصف الآخر تحت الاحتلال أو في المنافي
- أجيال كاملة نشأت في وضعية انعدام جنسية، محرومة من يقين العودة إلى الوطن، ما يعمّق الإحباط ويغذي عوامل عدم الاستقرار
- فرض سياسات الولاء القسري في الأقاليم المحتلة يقوّض حق الشعب الصحراوي في الهوية والكرامة.

3. **النهب المنظم للثروات الطبيعية**

- استغلال مكثف للفوسفات والثروات السمكية والموارد الزراعية في خرق واضح للقانون الدولي.

- استمرار مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في إبرام صفقات تجارية غير مشروعة، رغم الأحكام المتكررة الصادرة عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وآخرها في أكتوبر 2024 التي قضت ببطلان تلك الاتفاقيات
- إن الانخراط في هذه الممارسات يرقى إلى مستوى التواطؤ في جريمة الاحتلال

5. **تغليب المصالح الجيوسياسية على مقتضيات العدالة**

- تواصل الحكومات الأوروبية التزام الصمت، مُفضِّلةً المصالح التجارية وضبط الهجرة والتحالفات الاستراتيجية على حساب احترام القانون الدولي
- تتعمّد القوى الدولية التعامل مع قضية الصحراء الغربية كمنطقة عمياء جيوسياسية، متجاهلةً عن علم الآثار المدمّرة للنزاع على استقرار المغرب العربي ومنطقة الساحل

5. **صمود المقاومة وتجدّد الأمل**

- بالرغم من سياسات القمع، يظل نضال الشعب الصحراوي من أجل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير قائمًا وراسخًا
- النساء الصحراويات يضطلعن بدور محوري في الحفاظ على تماسك المجتمع داخل المخيمات، وفي قيادة جهود المقاومة.
- وتستمر حركة التضامن العالمية في تعزيز مطلب الصحراويين في الحرية والعدالة والديمقراطية.

ندعو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى:

- فرض احترام القانون الدولي من خلال التمسك بحل ديمقراطي قائم على استفتاء تقرير المصير، كما نص عليه اتفاق وقف إطلاق النار لعام 1991
- رفض مزاعم المغرب بالسيادة أو أي محاولة لفرض تقسيم أحادي الجانب أو ما يسمى بمخطط الحكم الذاتي باعتبارها جميعًا انتهاكات لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير
- ضمان التطبيق الفعلي لأحكام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي عبر وقف جميع الأنشطة الاقتصادية التي تستغل موارد الصحراء الغربية المحتلة، وإلزام الحكومات والشركات الأوروبية بالتقيد بها
- توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) لتشمل رصد ومراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الإقليم المحتل
- إدانة الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان، والمطالبة بالإفراج الفوري عن السجناء الصحراويين، بما فيهم مجموعة أكديم إيزيك، والتحقيق في جرائم استهداف المدنيين بالطائرات المسيّرة
- تقديم مساعدات إنسانية عاجلة – خاصة الماء والغذاء – إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين بالجزائر، حيث تتفاقم الأوضاع بفعل التغير المناخي ونقص التمويل
- إنشاء آليات للمساءلة الدولية، من بينها هيئة مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان، وتقارير دورية يصدرها البرلمان الأوروبي حول تنفيذ أحكام. محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي
- ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية فعلية عبر ربط اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وسائر العلاقات الثنائية باحترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية

الخاتمة

الصحراء الغربية هي آخر مستعمرة في إفريقيا خمسون عامًا من الاحتلال هي خمسون عامًا من الظلم غير المقبول. إن القانون الدولي واضح: للشعب الصحراوي الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والسيادة على أرضه وموارده وعلى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء واجب قانوني وأخلاقي بالتحرك الحاسم، ووقف التواطؤ في الاحتلال غير الشرعيالذي يمارسه المغرب.

إن اللحظة الراهنة لا تحتمل التأجيل على أوروبا أن تقف إلى جانب صحراء : غربية حرّة وذات سيادة يقرر شعبها مصيره